مساهمة التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في الكشف عن التعثر المالي
– دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الداخليين والخارجيين –

The Contribution of Integration Between Internal and External Audit in Detecting Financial Distress.
- A Field Study for a Sample of Internal and External Auditors -

درين فطناسي[1،*]، محمد حولي[2]

[1] مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر) (darine.fatnassi@univ-annaba.org)

[2] مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي،جامعة باجي مختار، عنابة (الجزائر) (moh.haouli@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2022/12/06؛ **تاريخ القبول**: 2023/02/08؛ **تاريخ النشر**: 2023/06/10

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى ابزار مدى مساهمة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الكشف عن التعثر المالي، ولتحقيق هذا الهدف تم بناء استبانة وزعت عشوائيا على عينة مجتمع الدراسة المتكون من مراجعين داخليين ومراجعين خارجيين عددهم 100 مراجع، المسترد منها سبعون (70) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي أي ما نسبته 70% من عينة الدراسة. تمت معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS v26)؛

توصلت الدراسة الى ان هناك تكامل وتعاون بين إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية بما يضمن انجاز أعمال المراجعة بكفاءة وفعالية وكذا التقليل من ازدواجية الجهود ومنه تقليل تكاليف اعمال المراجعة. كما تم إبراز الدور الفعال للتكامل في الكشف عن التعثر المالي من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية وتحديد كل الأخطاء الجوهرية ومختلف أشكال التلاعبات التي قد تؤدي إلى تعثر الشركات.

الكلمات المفتاح: مراجعة داخلية؛ مراجعة خارجية؛ تعثر مالي.

تصنيف JEL: G32؛ M42.

Abstract: The purpose of this study was to reveal the contribution of integration between internal and external audit to detecting Financial Distress. To this end, a questionnaire was developed and distributed to 100 internal and external auditors, 70 of which were valid for the analysis using the statistical program (SPSS v26).

The study concluded that there is complementarity (integration) and cooperation between internal audit procedures and external audit to ensure effective and efficient performance of audit work, as well as reduction of duplication of efforts, including reduction of costs of audit work.

The effective role of integration in the detection of Financial Distress was also highlighted, along with analysis of financial statements and the identification of all fundamental errors and various forms of manipulation that can lead companies to falter.

Keywords: Internal Audit ; External Audit ; Financial Distress.

Jel Classification Codes: G32 ; M42.

* المؤلف المرسل.

I- تمهيد :

نظرا للتطورات التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة في مختلف المجالات لاسيما في المجال الاقتصادي واتساع نطاق المبادلات التجارية، أدى إلى تطور المؤسسات الاقتصادية الأمر الذي أدى حتما إلى تطور المراجعة بشقيها الداخلية والخارجية، والتأكيد على ضرورة وجود علاقة تكاملية بين اعمال المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين في الكشف عن حالات التعثر المالي الذي تواجهها المؤسسات محل المراجعة، والإبلاغ عنها في الوقت المناسب بحيث يمكن اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة من خلال إجراءات معينة في إطار معايير التي تحكم مسؤوليات المراجعين أثناء القيام بتنفيذ عملية المراجعة.

وكما هو الحال في بعض الدول بالأخص الدول المتقدمة، فقد حصلت الكثير من حالات التعثر المالي التي اسفرت عنها انهيارات مالية كبرى للعديد من الشركات، نتيجة لقصور دور المراجعة الداخلية والخارجية او ضعف أداء المراجعين، وهذا ما شجع على زيادة اهتمام بمجال المراجعة من طرف المراجعين و الباحثين و أصحاب الأعمال و الهيئات المهنية بهدف رفع وتحسين من كفاءة و فعالية أداء المراجعين الداخليين والخارجيين و الارتقاء بمهنة المحاسبة و المراجعة لاسيما فيما يتعلق بدور المراجعين اتجاه حالات التعثر المالي و الإجراءات التي يمكنهم من خلالها الإبلاغ عنه

فالتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية وتضافر جهودهما أثناء تنفيذهما لمهامهما دور فعال في اكتشاف حالات التعثر المالي للشركات، ومن هنا جاءت أهمية الدراسة في ابراز العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والخارجية ومساهمتهما في الكشف عن التعثر المالي.

تتبلور مشكلة الدراسة في مدى مساهمة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الكشف عن التعثر المالي، ومن هنا يمكن طرح مشكلة البحث في السؤال الرئيسي كالتالي:

الى أي مدى يساهم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الكشف عن التعثر المالي في البيئة الجزائرية؟

يندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد تكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في البيئة الجزائرية؟
- هل توجد علاقة للتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الحد من التعثر المالي؟

محاولة منا لفهم الموضوع والإحاطة بجوانبه ارتأينا وضع الفرضيات التالية التي نراها موجهة لمسار الدراسة:

- لا يوجد تكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في البيئة الجزائرية عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الحد من التعثر المالي عند مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة من أهمية الطلب المتزايد على خدمات مهنة المراجعة والضغط المتزايد من قبل المهتمين بخدماتها من أجل التأكيد على استمرارية المؤسسة واستمرارية نشاطها من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر موضوع التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية من بين المواضيع التي تعاظم الاهتمام بها خاصة بعد الانهيارات المالية للعديد من كبرى الشركات العالمية باعتبارهما اليتان فعالتان في الكشف عن مختلف الأخطاء والتلاعبات التي قد تؤدي الى تعثر الشركات وذلك من خلال المهام والمسؤوليات الموكلة لكلتا المراجعتين التي تحددها المعايير الدولية للمراجعة.
- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:
  - التعرف على مجالات التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية حسب مختلف الهيئات العالمية؛
  - تسليط الضوء على مفهوم التعثر المالي، ومختلف الأسباب المؤدية له؛
  - ابراز مساهمة العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الكشف عن التعثر المالي.
- **منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة أدبيات الفكر المحاسبي فيما يتعلق بالمراجعة بشقيها الداخلي والخارجي. إضافة إلى تحديد مدى مساهمة هذه الأخيرة في الحد من التعثر المالي، كذلك فان الباحثان قاما باستطلاع آراء عينة من المراجعين (70مراجع)، وذلك عبر استبيان أعد خصيصا لهذا الغرض. وفي الاستبيان تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة على الأسئلة. كما تم استخدام برنامج (SPSS v26)لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

1.I- الإطار النظري للتكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية:

من المهام الأساسية المتعارف عليها الموكلة لمجلس الإدارة في مجال حوكمة الشركات هو المساهمة في تطوير استراتيجية الشركة وضمان تنفيذها بشكل صحيح، ضمان صحة وجودة المعلومات المالية التي تقدمها الشركة لمساهميها، وكذا تعيين المديرين التنفيذيين للشركة، وتقييم أدائهم، واتخاذ قرار بشأن تعويضاتهم وحلافاتهم، بالإضافة الضمان فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. ومن اجل تنفيذ هذه المهام بفعالية وكفاءة يستدعي وجود افراد مسؤولين في مجال المراجعة والرقابة

والتقييم، من هنا بدأت تتجلى أهمية المراجعة داخل الشركات سواء كانت خارجية تتم من طرف أشخاص خارج الشركة، أو مراجعة داخلية تتم بواسطة أفراد من داخل الشركة، فأصبح المراجع بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية والختامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.

– **المراجعة الداخلية:** تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية من أقدم الوظائف التي اتخذت عدة أشكال وتطورت على مر السنين، ولكن تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها رسميا في أوائل الأربعينيات في الولايات المتحدة مع إنشاء معهد المراجعين الداخليين (IIA). الذي يحكم مهنة المراجعة الداخلية ويراقب تطورها على الصعيد العالمي(chaker & youssef, 2018, p. 786)، حيث عرفها على انها: "وظيفة رقابية مستقلة ، تمارس في مؤسسة من قبل أحد إداراتها ، لفحص وتقييم أنشطة هذه المؤسسة الهدف منها هو مساعدة إدارة المؤسسة على القيام بمسؤولياتهم بشكل فعال. و كذا تزويدهم بالتحليلات والتقييمات والتوصيات والمعلومات حول الأنشطة التي تم فحصها " (boudia & debbi, 2020, pp. 3-4)، كما تساعد المراجعة الداخلية على تحقيق اهداف المؤسسة، من خلال مختلف الأساليب المنهجية المعتمدة لتعزيز فعالية كل من عمليات إدارة المخاطر، الرقابة وحوكمة الشركات، وكذا من خلال تقديم مقترحات .(bertin, 2007, p. 165)

ومن هنا يتضح دور المراجع الداخلي في القيام بمختلف الأنشطة المتعلقة بالمراجعة، نذكر منها: أنشطة التقييم لمساعدة الإدارة في حكمها لتنفيذ أعمالها، كما يقوم بأنشطة وقائية من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية، وكذا انشطة إنشائية التي تشمل كل اعمال المؤسسة من خلال وضع برنامج المراجعة الداخلية. باعتبارها نشاط يقوم على الشمولية لجميع العمليات بما في ذلك الأنشطة المالية وكذا الالتزامات القانونية والادارية والتدقيق على الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات ومعالجة القصـــور فـــي التخطـــيط الاستراتيجي الذي ينشا عن عدم القدرة على ربط أنظمة المعلومات بأهداف المؤسسات. (مخلوف، 2007، صفحة 62) .وهذا ما يتماشى مع التعريف السابق للمراجعة الداخلية حسب المعهد المراجعين الداخليين، مما سبق يمكن تحديد اهم العناصر الأساسية للمراجعة الداخلية كالاتي:

- انها نشاط يتميز بالاستقلالية الجزئية والموضوعية داخل المؤسسة؛
- انها وظيفة استشارية تقدم توصيات من اجل تحسين فعالية اعمال المؤسسة ومنه خلق قيمة مضافة؛
- وسيلة رقابية تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها.

– **المراجعة الخارجية:** أصبحت للمراجعة الخارجية مكانة مهمة في الحياة الاقتصادية للمؤسسة، نظرا للحاجة المتزايدة لهذه الأخيرة في تسيير أنشطتها بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها واستمراريتها، ويعد الاعتماد على المراجعة الخارجية أمرا مهمًا لما توفره من الثقة في المعلومات المقدمة من قبل إدارة المؤسسة وضماناً لشرعية صحة وصدق القوائم المالية، فرغم تعدد واختلاف التعاريف المتعلقة بالمراجعة الخارجية الا ان جميعها تصب في هدف واحد. حيث يمكن تعريفها بانها: "وظيفة مستقلة عن الشركة تتمثل مهمتها في التصديق على دقة الحسابات والنتائج والبيانات المالية (Renard, 2013, p. 65) من قبل شخص مؤهل ومستقل عن معدي هذه البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر، من اجل إصدار تقرير حول هذه البيانات لزيادة موثوقيتها وفائدتها و مدى الاعتماد عليها (بوعبيدة، 2021، صفحة 12). و تسعى مهنة المراجعة الخارجية دائمًا إلى إنشاء إطار تنظيمي يجعل من الممكن تلبية احتياجات الجودة التي يطلبها مختلف أصحاب المصلحة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات(omri, hakim ghorbel, & triki baklouti, 2009, p. 2). وغالبًا ما تزود وظيفة المراجعة الخارجية الفعالة مجلس الإدارة بما يلي:(ikhlef & torchi, 2020, p. 5)

- ضمان حول فعالية الضوابط الداخلية على التقارير المالية، دقة وتوقيت تسجيل المعاملات، وكذا دقة واكتمال التقارير المالية والتنظيمية؛
- عرض مستقل وموضوعي لأنشطة الشركة، بما في ذلك العمليات المتعلقة بإعداد التقارير المالية؛
- معلومات مفيدة للمديرين والإدارة في الحفاظ على عمليات إدارة المخاطر في الشركة.

– **أوجه التشابه والاختلاف بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية:** اهتم الباحثين بدراسة الفروق والتقارب بين المراجعتين، حيث يمكن تلخيص نقاط التقارب بين المراجعة الداخلية والخارجية بان كلتا المراجعتين تخضعان لمجموعة من المعايير الدولية الصادرة عن الهيئة المهنية الخاصة بكل منهما،تتضمن هذه المجموعة من المعايير الدولية المعايير المهنية والقانون الأخلاقي للعمل، تعد المخاطر عنصرا مهما للغاية في عملية التخطيط للمراجعين الداخليين والخارجيين، كليهما تؤكدان على ضرورة استقلالية المراجع، كلا من المراجعة الداخلية والخارجية معنية بتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، بالنسبة لكلتا المراجعتين يتم عرض نتائج نشاطهما في تقارير المراجعة (Pop, Boţa-Avram, & Boţa-Avram, 2008, p. 5).

كما يمكن ادراج الفروقات المتعلقة بكلتا المهنتين ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (1): جدول يوضح الاختلافات بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
علاقة العمل	يقدم المراجع الداخلي تقارير وظيفية إلى مجلس الإدارة أو إلى لجنة المراجعة	المراجع الخارجي هو الذي يقدم تقاريره إلى المساهمين أو أصحاب المصلحة المعينين
نطاق التدخل	تقييم جميع فئات المخاطر وعمليات الشركة (المالية والتشغيلية والمخاطر المتعلقة بالامتثال وحوكمة الشركات	إبداء رأي حول البيانات المالية السنوية والمعلومات ذات الصلة ، وبالتالي فحص أنظمة الرقابة الداخلية
الأهداف	تقديم تأكيد بأن الإدارة العامة تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بحوكمة الشركات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.	تقديم تأكيدات للمساهمين او أصحاب المصلحة المستفيدين من البيانات المالية السنوية والتقارير الأخرى
الأولوية	فهم الأعمال ، تقديم ضمانات بشأن فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والإدارة تحليل المخاطر	فهم المؤسسة بشكل كاف ليكون قادرة على ابداء راي حول البيانات المالية
الاستقلالية	استقلال جزئي عن الادارة	استقلال تام عن الإدارة
متلقي التقارير	مجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة العامة والجهات الخاضعة للرقابة	يتم إبلاغ رأي المراجع إلى المساهمين أو أصحاب المصلحة.؛ يتم إرسال خطابات التوصية إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا
التوصيات	التوصيات التي قد تهم جميع عمليات المؤسسة ومراقبة الإجراءات التصحيحية التي تنفذها الإدارة	خطاب بشان العمليات التي تمت مراجعتها و التعديلات التصحيحات اللازمة، والمتعلقة بشكل أساسي بعمليات اعداد التقارير المالية
المهارات	المهارات المختلفة المطلوبة: القدرة على فهم حوكمة الشركات ، والمخاطر التي تنطوي عليها، سواء المخاطر التشغيلية او الاستراتيجية	فهم المؤسسة ليكون المراجع قادرا على التحليل وفقا لمعايير المحاسبة

Source : L'IFACI; CNCC; AMÉLIORER LA COOPÉRATION ENTRE L'AUDIT INTERNE PRISE DE POSITION ET L'AUDIT EXTERNE;2014; p10.

- التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية: على الرغم منالفروقات التي ذكرناها سابقا بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، سواء من حيث الأهداف أو درجة الاستقلالية أو متطلبات ممارسة المهنتين، وعلى الرغم أيضا من أوجه تشابه واتفاق في ممارستهما لعملية المراجعة من حيث الاعتماد على نظام فعال للرقابة الداخلية، فإن التكامل بينهما موجود إلى حد كبير، والمؤسسات بحاجة إلى تكاثف جهود كليهما.

فلا يمكن استبعاد حاجة وظيفة المراجعة الداخلية إلى المراجعين الخارجيين ولا العكس، فهما مكملتان لبعضهما. حيث انه من الضروري أن يكون المراجعون الخارجيين على دراية بتقارير المراجعة الداخلية وأن يكون لديهم إمكانية الوصول إليها، وكذلك أن يكونوا على دراية بكافة المعلومات التي يمكن أن تؤثر على استنتاجاتهم. كما يجب على المراجعين الخارجيين إبلاغ المراجعين الداخليين بأي أمور مهمة قد تؤثر على عمل المراجعة الداخلية. فالاتصال المتبادل بين المراجعين الداخليين والخارجيين يوفر تبادل المعلومات حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل تبادل الآراء حول تقنيات المراجعة، وطرق التشغيل وتفسير المصطلحات، وتبادل تقارير المراجعة من اجل إنشاء وظيفة مراجعة شاملة تحافظ على الضوابط الداخلية اللازمة والأداء المناسب لأنشطة المؤسسات بشكل عام.(Jovanova & Josheski, 2012, pp. 7-8)

ويمكن تعريف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بانه: "التعاون والتنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي اثناء تنفيذهما لمهامهما، بما يضمن تغطية كاملة لأعمال المراجعة، وتقليل بقدر الإمكان ازدواجية الجهود، وتوزيع العمل توزيعا يحقق اهداف المراجعة بشكل عام يعود بالفائدة على المؤسسة" (الطويل و زعيبط، 2021، صفحة 631)

وفي هذا الإطار يمكن تلخيص اهم اهداف التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في النقاط التالية:

- تخفيض تكاليف اعمال المراجعة؛
- تقليل الخلافات بين المراجع الخارجي والإدارة العليا التي قد تحدث فيما يتعلق بتطبيق مبادئ المحاسبة؛ (Endaya, 2014, p. 77)
- ضمان التغطية الكافية للمراجعة وتقليل ازدواجية العمل؛ وتجنب الأخطاء المتكررة غير الضرورية. (Poltak, Sudarma, & Purwanti, 2019, p. 375)

ونظرا للأهمية التي يلعبها تكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، ارتأينا الإشارة الى اهم المنظمات الدولية التي ساهمت في ابراز واقتراح طرق وسبل التعاون والتكامل بين الوظيفتين، منها المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين (IFACI) وكذا الاتحاد الأوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي (ECIIA)

أولا: أوجه التكامل حسب المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين (IFACI)

يعتبر المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين من أوائل المنظمات التي سلطت الضوء على مجالات التعاون بين الوظيفتين في تقاريرها والمشار اليها في النقاط التالية: (IFACI, 1998, p. 2)

- تحديد المهام المشتركة بين المراجعتين وتنسيق العمل لضمان تنفيذهما بكفاءة؛
- نقل تقارير المهام المؤقتة إلى المراجعة الداخلية، وامكانية ولوج المراجعين الخارجيين إلى تقارير المراجعين الداخليين، خاصة التي يرتبط محتواها بتنفيذ مهامهم؛
- إبلاغ المراجعين الخارجيين بتقرير المراجعة الداخلية السنوي بشأن الظروف التي يتم بموجبها ضمان الرقابة الداخلية في المؤسسة، وإحالة المذكرة الموجزة عن الضوابط التي يقوم بها هذا الأخير إلى المراجعة الداخلية؛
- اجتماعات عمل دورية، مرة أو مرتين في السنة، تقدم خلالها الجميع تقارير عن تحقيقاتهم واستنتاجاتهم حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك؛
- تقديم معلومات سنوية لمجلس الإدارة المتعلقة بنتائج التعاون بين المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين، ولا سيما إبراز أوجه التقارب أو الاختلاف في التقييم فيما يخص فعالية نظام الرقابة الداخلية.

ثانيا: أوجه التكامل حسب الاتحاد الأوروبي لمعاهد التدقيق الداخلي (ECIIA)

كما أشار الاتحاد الأوروبي لمعاهد المراجعين الداخليين في الى ضرورة التعاون والتفاعل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على النحو التالي:(ECIIA, 2019, p. 8)

- ضرورة وجود تناسق في اعمال المراجعة من قبل كلا الفئتين من المراجعين لتجنب الازدواجية والتداخل؛
- يجب على المراجعين الداخليين إتاحة ملخص تقريرهم للمراجعين الخارجيين ويجب على المراجع الخارجي إرسال نسخة من تقريره وخطاب الإدارة إلى رئيس المراجعة الداخلية؛
- يجب أن يجتمع المراجعون الداخليون والمراجعون الخارجيون مرة واحدة على الأقل في السنة لمناقشة القضايا والمخاوف المشتركة ولضمان التنسيق فيما بينهم؛
- يجب أن يحضر الرئيس التنفيذي للمراجعة اجتماعات لجنة أو مجلس الإدارة حيث يعرض المراجعون الخارجيون أعمالهم.

كما يمكن تحقيق مستوى اعلى واشمل من التعاون من خلال:

- تبادل المعلومات والمناقشات أثناء ممارسة تقييم المخاطر المالية وأنواع المخاطر الأخرى؛
- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية الواردة في تقارير المراجعة الداخلية، والتي يمكن إتاحتها للمراجعين الخارجيين.
- تبادل الآراء حول المنهجيات والمعايير من أجل تكوين فهم متبادل لمنهج المراجعة؛
- النقل المنتظم للمعلومات إلى المراجع الخارجي حول تحديثات خطة المراجعة الداخلية؛
- إمكانية الوصول الى مستندات عمل معينة بناءا على طلب من المراجع الخارجي؛
- اتاحة تقارير المراجعة الداخلية النصف سنوية للمراجع الخارجي، بما في ذلك حالات التقدم فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات؛
- اجتماعات منتظمة بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لمناقشة أي قضايا ذات صلة؛
- إدراج توصيات المراجعين الخارجيين في تقارير المراجعة الداخلية اعتمادا على مستوى المخاطر الموجودة.

2.I- الإطار النظري للتعثر المالي: يعد موضوع التعثر المالي من اهم المواضيع التي وجه الباحثون اهتمامهم لها، بالأخص بعد الازمات التي شهدها العالم والتي اسفرت عنها اثار سلبية على الاقتصاد العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد الوطني بصفة خاصة. وبالرغم من اختلاف التعاريف المتعلقة بالتعثر المالي في الدراسات الاكاديمية التي تناولت هذا المفهوم. اذ يفسره البعض بانه مفهوم مرادف للإفلاس أي التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية، وهناك من يرى بانه مرحلة تسبق الإفلاس.

-يشير مصطلح التعثر المالي الى عدم القدرة المؤسسة على سداد الالتزامات والديون عند حلول ميعاد الاستحقاق. (Beaver, Correia, & McNichols, 2011, p. 3)،

كما يحدث التعثر المالي عندما تعجز المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية بواسطة تدفقاتها النقدية التشغيلية (Hamza & Jerbi, 2014, p. 107)، ويعرف كذلك بانه اختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المؤسسة الداخلية والخارجية وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحقت أو تستحق السداد، و إن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية و بين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض و بين الاختلال الحقيقي الدائم، و كلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المؤسسة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال (كافي، 2017، الصفحات 115-116). ولا يعني التعثر المالي إفلاسا كليا للمؤسسة، ولكن من المحتمل أن يحدث ذلك في المستقبل المنظور(Moalla , 2019, p. 155)

مما سبق يمكن تعريف التعثر المالي بانه الوضع المالي الذي يهدد صحة او سلامة المؤسسة، حيث تصبح المؤسسة غير قادرة بشكل كافٍ على الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب عدم كفاية مواردها. عادة ما يكون ذلك بسبب ارتفاع التكاليف الثابتة والديون المرتفعة والتخطيط غير السليم، مما يؤدي في الأخير إلى الفشل المالي والإفلاس.

– **أسباب التعثر المالي:** تتباين الأسباب والعوامل المؤدية للتعثر المالي من مؤسسة الى أخرى؛ ويمكن تلخيص اهم الأسباب في النقاط التالية: (بن ابراهيم، 2015، الصفحات 113-114)

- **الأسباب الإدارية:** تعتبر الأسباب الإدارية أكبر القاسم المشترك لمعظم الشركات المتعثرة، فضعف مستوى السياسات التي تنفذها إدارة الشركة، وعدم وجود عناصر إدارية فنية احترافية تتناسب مع طبيعة الأنشطة، وتضارب المصالح بين أعضاء مجلس الادارة، سوء إدارة الأموال، وتجاهلهم للمسؤوليات الموكلة إليهم، كلها أسباب وجيهة لإيصال الشركة الى مرحلة التعثر؛
- **الأسباب التسويقية:** عدم الاهتمام بدراسات الجدوى التسويقية في المؤسسة، والفشل في تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة؛
- **الأسباب المالية:** تتمثل في عدم السيطرة على تدفق الأموال، وعدم التناسب بين رأس المال والقروض مما يعني خلل في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وهذا ما يتسبب في تراكم الديون، لينتج عنه خسائر كبيرة كفقدان السيولة وعدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.
- **أسباب أخرى:** والمتمثلة في وجود تضخم على مستوى الاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية ومنه زيادة التكلفة ونقص الربحية أو زيادة الخسائر، كذلك التقلبات الحادة في أسعار الصرف تؤدي إلى تصاعد قيمة مديونيات العديد من المؤسسات المقترضة وهذا ما تؤدي إلى اختلال في الهيكل التمويلي، كما ان التغيرات التكنولوجية المتسارعة تؤثر على الإنتاج مما يجعل إدارة المؤسسة غير قادرة على التأقلم مع هذه التغيرات، بالإضافة الى مشاكل التعامل مع الجهات الحكومية كمشكل الضرائب او مشاكل الاستيراد التي قد تؤدي إلى تأخر المؤسسات في تنفيذ خططها بشكل صحيح. (معلم و طيار، 2019، صفحة 194)

يمكن القول ان التعثر المالي ناتج عن توليفة من الأسباب الواجب تحديدها منذ البداية من طرف المراجعين، لكي يتسنى لهم اتخاذ الإجراءات التدابير الوقائية اللازمة وفي الوقت المناسب للحد منه ولتجنب حدوث الافلاس

– **مراحل التعثر المالي:** تختلف مراحل التعثر المالي باختلاف أسبابه لكن يمكن تلخيص بعض هذه المراحل فيا يلي: (كموش، 2020، صفحة 127)

- **مرحلة ما قبل التعثر المالي:** تتضمن هذه المرحلة العديد من الظواهر السلبية، مثل انخفاض الطلب على منتجات المؤسسة، وزيادة تكاليف التشغيل، وتقادم طرق الإنتاج، وعدم كفاية رأس المال العامل، وانخفاض معدل دوران الأصول. لذلك فانه من الضروري الكشف عن التعثر المالي في وقت مبكر لتسهيل مواجهته بشكل أكثر فعالية وسهولة؛
- **مرحلة انخفاض التدفق النقدي:** في هذه الحالة تصبح المؤسسة غير قادرة على تسديد التزاماتها الحالية بالنقدية المتاحة؛
- **مرحلة العسر المالي المؤقت:** خلال هذه الفترة لا تستطيع المؤسسة الحصول على التمويل اللازم لسداد التزاماتها المستحقة؛
- **مرحلة الإعسار الكلي:** تصبح المؤسسة في حالة عجز تام عن سداد ديونها المستحقة. ونتيجة لذلك تدخل في حالة فشل مالي وإفلاس تام، حيث يتم نقل أصولها وتسليمها قضائيا إلى إدارتها.

I.3– دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الكشف عن التعثر المالي: ان السبب الرئيسي لتعثر الشركات ليس نتيجة قرار خاطئ وحيد، وانما لسلسلة من القرارات الخاطئة التي تؤدي الى التعثر المالي للشركات وذلك من خلال اعتمادها على معلومات مالية وغير مالية خاطئة. وهنا تظهر الحاجة الى كل من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الشركة باعتبارهما آليتين تعملان على البحث والفحص في مختلف البيانات والقوائم المالية المتعلقة بمختلف أنشطة الشركة من اجل اتخاذ القرارات الملائمة.

و مما لا شك فيه ان منهجية تنفيذ المراجعة الداخلية تتضمن عادة أنشطة تأكيدية واستشارية تهدف الى تقويم وتحسين فعالية آليات الحوكمة، إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركة، بالإضافة الى تحليل كافة الأنظمة المحاسبية و الحسابات المالية للشركة باستخدام مختلف النسب والنماذج المالية، ويمكن إيضاح تلك الأنشطة بشكل من التفصيل وفقا لما جاء ضمن المعيار الدولي للمراجعة رقم 610 استخدام عمل المراجعين الداخليين في النقاط التالية: (IAASB, Norme ISA 610 Utilisation des Travaux des Auditeurs Internes, 2013)

- **الأنشطة المتعلقة بالرقابة الداخلية:** أي تقيم نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال قيام المراجع الداخلي بفحص أدوات الرقابة وتقييم عملها ووضع توصيات لتحسين أدائها. حيث تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بتخطيط وتنفيذ اختبارات وإجراءات من اجل توفير تأكيد للإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بتطبيق الجيد لنظام الرقابة الداخلية وفاعليته التشغيلية.
- **التحقق من المعلومات المالية والتشغيلية:** توكل لوظيفة المراجعة الداخلية مهمة فحص الوسائل المستخدمة في التعرف على المعلومات المالية والتشغيلية وتحديدها وتقديرها وتصنيفها والتقرير عنها، وذلك من خلال القيام باختبارات تفصيلية لكافة المعاملات والأرصدة.

- **فحص الأنشطة التشغيلية:** يكلف المراجع الداخلي بفحص وإعادة النظر في مختلف الأنشطة التشغيلية وتحديد كفاءتها وفاعليتها، بما في ذلك الأنشطة غير المالية للشركة.
- **فحص مدى الالتزام بالأنظمة واللوائح:** تكلف وظيفة المراجعة الداخلية بفحص مدى الالتزام بالأنظمة والنصوص التنظيمية والتشريعية والمتطلبات الخارجية الأخرى، وكذا سياسات وتوجهات الإدارة والمتطلبات الداخلية الأخرى.
- **الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر:** المتمثلة في قيام المراجع الخارجي بمساعدة الشركة في تحديد وتقييم حالات التعرض للمخاطر واكتشاف الغش ومختلف أنواع الأخطاء او التلاعبات، وكذا المساهمة في تحسين انظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بالمؤسسة.
- **الأنشطة المتعلقة بالحوكمة:** يقوم المراجع الداخلي بتقييم آلية الحوكمة من حيث تحقيقها للأهداف المتعلقة بالأخلاق والقيم، وإدارة الأداء والمساءلة، وإبلاغ المعنيين داخل المؤسسة بالمعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة، ومدى فاعلية الاتصالات بين المكلفين بالحوكمة والمراجعين الخارجيين والداخليين والإدارة.

واستنادا الى ما سبق يستطيع المراجع الداخلي تحديد مختلف الانحرافات المحتملة وتحديد أسبابها وتقديم الاقتراحات للإدارة العليا في شكل بيانات وتقارير متعلقة بسيرورة العمل في الشركة. فمخرجات تقارير وكشوفات المراجعة الداخلية تعتبر مدخلات يعتمدها المراجع الخارجي في بناء رايه حول وضعية المؤسسة.

حيث ان التقارير المقدمة تعتبر أداة ضرورية يعتمدها المراجع الخارجي لفهم طبيعة إجراءات المراجعة الداخلية والتعرف على مختلف المخاطر التي تواجهها الشركة. ولكي يتمكن المراجع الخارجي من الاعتماد على الاعمال المنجزة من طرق المراجعين الداخليين، لابد من تقييمها لتحديد درجة وملاءمتها لاحتياجاته الخاصة. ويمكن استخلاص إجراءات التقييم في النقاط التالية:

– الفحص والفهم الجيد لإجراءات المراجعة الموضوعة من طرف المراجعين الداخليين المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ما إذا نفذت بطريقة دقيقة وبكل شفافية، باعتبار ان الرقابة الداخلية وظيفة وقائية تمنع حدوث اختلاسات وكذا الغش الإداري والمالي سواء كان مقصودا او اخطاء مالية غير مقصودة (أخطاء جوهرية)، فكلما كان تقييم نظام الرقابة الداخلية قوي تكون مخرجات التقارير ذات ثقة ومصداقية أكثر والعكس صحيح.

– التأكد من ان الاعمال أنجزت من طرف مراجعين داخليين اكفاء متحصلين على تكوين وخبرة مهنية كافية ويمكن الاعتماد عليهم.

وتماشيا مع ما تم ذكره يتم تحديد درجة الاعتماد على الاعمال المنجزة من طرف المراجعين الداخليين، حيث يشرع المراجع الخارجي في القيام بالمراجعة الفعلية من خلال الحصول على القوائم المالية ومختلف الكشوفات الشركة التي سيقوم بدراستها وتحليلها ومطابقتها مع الأرصدة الموجودة في ميزان المراجعة المعد من طرف المراجع الداخلي، وعلى هذا الأساس يتم تحديد برنامج المراجعة تفصيلي الذي سيتم إنجازه، تحدد فيه الإجراءات التفصيلية للمراجعة والتي تمكن المراجع من الحصول على ادلة الاثبات الكافية للتأكد من ان القوائم المالية تم اعدادها على نحو عادل وتمت مراجعتها وتوثيقها بشكل صحيح وفقا للمعايير المحاسبية والتأكد كذلك من مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند اعداد القوائم المالية، ومنه استنتاج ما اذا كان يوجد عدم تأكد جوهري بشان احداث او ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كشركة مستمرة حسب ما جاء فيمعيار المراجعة الدولي رقم 570المتعلق باستمرارية الاستغلال. (IAASB, Norme ISA 570 Continuité de l'Exploitation, 2015)

لتليها عملية اختيار العينات المراد اختبارها بناءا على خبرته العالية ونظرته الدقيقة في اختيار العينات الشاذة المشكوك فيها والتحري حول طبيعتها، والتي قد تكون ناتجة عن غش او خطا او تزوير الذي بدوره قد يؤدي الى تعثر الشركة. وفي هذه الحالة يكون المراجع الخارجي مسؤول على البحث حول أسباب الانحرافات عن طريق القيام بالجرد الفعلي والاعتماد على حساب مختلف النسب والمؤشرات المالية المساعدة في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات وكذا طلب استفسارات من المراجع الداخلي وتقييم اثرها المحتمل على الهدف المنشود من اجراء المراجعة حسب من تضمنه معيار المراجعة الدولي رقم (IAASB, Norme ISA 530 Sondages en Audit, 2009)530 باعتبارها ادلة تثبت انه أدى عمله بشكل صحيح وان قراراته المتخذة مبنية على هذه الأدلة.

وانطلاقا مما سبق يتم وضع حيز التقييم النتائج المتحصل عليها من عملية المراجعة الخارجية حيث يقوم المراجع بمقارنة الحالة الحقيقية للقيمة الدفترية المسجلة بما تم الوصول اليه من نتائج اختبار العينات المختارة، ليتم اصدار تقرير وفقا لمعايير المراجعة الدولية والذي يلخص حالة الشركة باعتباره المنتج النهائي لعمليات التصديق وابداء الراي حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش او خطا، مع ضرورة الإفصاح عن تلك الأخطاء ان وجدت.

بعد مصادقة المراجع الخارجي على التقرير المتضمن مختلف الملاحظات حول صدق وسلامة القوائم المالية وما تم اكتشافه من اختلالات والاقتراحات اللازمة، يتم رفعه الى الجمعية العامة للمساهمين وأصحاب الشركة من اجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية من طرف المراجعين

الداخليين وتدارك أي صعوبات مالية التي قد تؤدي الى تعثر الشركة والجر بها الى الإفلاس. حيث يقوم المراجعون الداخليون الاخذ بعين الاعتبار كل التوصيات من اجل رفع مستوى المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين العاملين بالشركة، تقليل مخاطر الفساد المالي والإداري، ومتابعة وتقييم وتحليل المخاطر وأنظمة الرقابة في المؤسسة، والفحص والتحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات والنظم المطبقة، وتوفير تأكيد لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة العليا بأن الأخطاء التي ذكرت في تقرير المراجع الخارجي تمت السيطرة عليها، وأن الأداء الرقابي في الشركة قوي وفعال، ليتم في الاخير تقديم توصيات إلى لجنة المراجعة تتعلق بالتأكيدات بخصوص سير نظام الرقابة الداخلية في الشركة، التقييم الموضوعي والمستقل بخصوص الممارسات المحاسبية، والتحليل الموضوعي للمخاطر المتعلقة بالعمليات المحاسبية والرقابية، وكذلك توصيات تتعلق بعمليات التحقيق ومعالجة كافة التحريفات والاختلالات المكتشفة، وأية تحقيقات أخرى(الطاهر الشيخ، 2020، الصفحات 114-115).وهذا ما يبين وجه التكامل في استفادة المراجع الداخلي من اعمال المراجعة الخارجية للحد من التعثر المالي حيث ان إضفاء الصفة القانونية على القوائم المالية التي تم مراجعتها من طرف المراجع الخارجي يكسبها الثقة امام الأطراف الخارجية المتعاملة مع الشركة سواء كانوا مساهمين او بنوك، خاصة في حالة ما كانت تعاني من عجز في الوفاء بالتزاماتها المالية في فترة معينة، هذا ما يسهل عليها القيام بعمليات التفاوض في حالة ما أرادت الشركة طلب تمديد في فترة استحقاق الديون او تخفيضها بنسب معينة.

ولا يفوتنا ان ننوه إلى أن الموضوعية والكفاءة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية عبارة عن سلسلة متصلة. فكلما زاد الدعم الكافي الذي يوفره الموقع التنظيمي الخاص بوظيفة المراجعة الداخلية والسياسات والإجراءات ذات الصلة للمراجعين الداخليين، وكلما ارتفع مستوى كفاءة الوظيفة، زادت احتمالية أن يستفيد المراجع الخارجي من عمل الوظيفة وزادت مجالات هذه الاستفادة. ومع ذلك، فإن وجود موقع تنظيمي وسياسات وإجراءات ذات صلة توفر دعماً قوياً لموضوعية المراجعين الداخليين، لا يمكن أن يعوض عن نقص الكفاءة الكافية لوظيفة المراجعة الداخلية. وبالمثل، فإن ارتفاع مستوى الكفاءة في وظيفة المراجعة الداخلية لا يمكن أن يعوض عن عدم وجود موقع تنظيمي وسياسات وإجراءات تدعم بشكل كاف موضوعية المراجعين الداخليين. (IAASB, Norme ISA 610 Utilisation des Travaux des Auditeurs Internes, 2013)

ومن هنا تظهر ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الكشف عن التعثر المالي والحد من مختلف اشكال التلاعب والتزوير وذلك من خلال تبادل الخبرات والتقارير التي تساعد كلا المراجعتين على تحديد مواطن القوة والضعف في الشركات. فكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يخضعان لمجموعة من المسؤوليات اثناء مزاولتهما لمهنة المراجعة تهدف مجملها الى الكشف عن التعثر المالي والابلاغ عنه في الوقت المناسب.

II - الطريقة والأدوات : الدراسة الميدانية

من أجل تكامل التطبيق العملي مع الإطار النظري للدراسة، يعرض هذا العنصر الدراسة الميدانية التي هدفت إلى تقصي وجهات نظر المراجعين الداخليين والخارجيين في البيئة الجزائرية حول مدى مساهمة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية (المتغير المستقل) في الحد من التعثر المالي (المتغير التابع).

II.1- مجتمع، عينة، وأداة الدراسة: بعد التطرق للجانب النظري من الدراسة، قمنا بدراسة ميدانية استقصائية على مجموعة من المراجعين الداخليين والخارجيين. حيث تم تصميم استبيان قسم إلى قسمين:

- **القسم الأول:** يتعلق بالمتغيرات الديمغرافية لأفراد العينة والمتمثلة في: المستوى الدراسي، الخبرة المهنية، المنصب الوظيفي.
- **القسم الثاني:** عبارة عن محورين لكلتا المتغيرين يتم من خلالهما اختبار صحة الفرضيات.

يهدف إلى التعرف على اراء مزاولي وظيفة المراجعة الداخلية وكذا المراجعين الخارجيين من خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات حول دور التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الكشف عن التعثر المالي، حيث تم توزيع 100استبيان على مجموعة من المراجعين الداخليين والخارجيين، وتم استرجاع 70 استبيان صالح للدراسة، بنسبة استجابة قدرت ب 70 %

II.2- صدق وثبات الدراسة: تم تقنين فقرات الاستبيان وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراته، للوصول إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نتائج معامل الثبات لأداة الدراسة

المتغيرات	معامل الفا كرونباخ	الثبات*
التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	0,706	00,84
التعثر المالي	0,675	0,821

الاستبيان الكلي	0,756	0,869

*الثبات هو الجذر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS v26

يتضح من الجدول أعلاه ان قيمة معامل الفا كرونباخ قد بلغت 0.756 لجميع عبارات الاستبيان، فحين قدرت نسبة معامل الثبات بـــــ 0.869 وهي نسبة عالية، حيث انها أكبر من النسبة الإحصائية 0.60،والذي يمثل الحد الأدنى المتفق عليه وهذا يشير إلى أن الاستبيان يتمتع بقدر كبير من الثبات الداخلي والاتساق، ويمكن الاعتماد عليها في جمع بيانات الدراسة.

II.3- تحليل نتائج الدراسة

1- تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة: الجدول التالي يبين خصائص وسمات عينة الدراسة من حيث: المؤهل العلمي، الخبرة المهنية والمنصب الوظيفي:

الجدول رقم (03): توزيع افراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية

المتغير		التكرار	النسبة المئوية %	المجموع
المؤهل العلمي	ليسانس	29	18,6	%100
	ماستر/ ماجستير	27	68,6	
	شهادات اخرى	14	12,9	
المنصب الوظيفي	مراجع داخلي	35	50	%100
	خبير محاسبي	11	15,7	
	محافظ الحسابات	24	34,3	
الخبرة المهنية	اقل من 5سنوات	11	15,7	%100
	من5 الى 10سنوات	22	31,4	
	اكثر من 11سنة	37	52.9	
		70		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS v26

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع افراد عينة الدراسة من حملة الشهادات الجامعية ليسانس وماستر او ماجستير وهي الشريحة الأكثر تواجدا في الواقع المهني الجزائري ، أما بقية عينة الدراسة 12.9% فهم من حملة شهادات اخرى ويقدر عددهم بـــــــــــــــــــــــ (14)، وهذا يعني أن جميع أفراد العينة بشكل عام ذوي كفاءة علمية ومستوى تعليمي مرتفع يساعدهم في الإجابة على فقرات الاستبيان بشكل موضوعي ومناسب.اما فيما يتعلق بالمنصب الوظيفي لأفراد عينة الدراسة فقد قسمت الى 50% من المراجعين الداخليين و50% من المراجعين الخارجيين، وقد تم اختيار هذه الفئات باعتبارهم أكثر الافراد دراية وفهما لموضوع الدراسة. وفيما يتعلق بتوزيع النسب حسب الخبرة المهنية نلاحظ أن 52.9% من لديهم خبرة مهنية تفوق 15سنة، هذا يشير الى ان الدراسة اشتملت على افراد لديهم الخبرة الكافية والقدرة العملية على ممارسة المراجعة. حيث يفترض أن يكون لدى أفراد العينة الإلمام الجيد بالموضوع بحكم خبرتهم وأقدميتهم، وهذا يدل على أن النتائج التي سنحصل عليها من إجاباتهم نابعة من تجربة وخبرة جيدة تمكنهم من إبداء آرائهم بموضوعية ومهنية في الدراسة

2- التحليل الإحصائي لفقرات المحور الأول: التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

الجدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات افراد العينة على عبارات المحور الأول

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	اتجاه العينة
1	743,	5560,	86,41	موافق
2	4,1	0,486	11,85	موافق
3	4,14	0,518	12,51	موافق
4	913,	6530,	70,61	موافق
5	4,11	0,649	15,79	موافق
6	4,12	0,657	15,94	موافق
7	3,98	0,825	20,72	موافق
8	4,02	0,741	18,43	موافق
المستوى العام للمحور الاول	3,88	0,59	15,20	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS v26

يتضح من الجدول رقم (04)، أن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة قد بلغ 3.88 أي أن وجهة نظرهم بالنسبة لكل عبارات محور وجود تكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تتجه نحو الاتجاه الموافق الإيجابي، وذلك بانحراف معياري 0.59 وبمعامل اختلاف يقدر بـــ 15.20%، ما يدل على توافق وتجانس اجابات المستجوبين وتقارب وجهة نظرهم وتمركزها حول إجابة واحدة، مما يشير إلى أن افراد عينة الدراسة تؤكد على وجود تكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

من ناحية يتضح من الجدول الوارد أعلاه أن العبارة "03" تحتل المرتبة الأولى في الترتيب من وجهة نظر افراد العينة، والتي تنص: " تتمثل عملية التكامل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي فيما يقدمه المراجع الداخلي من تسهيلات للمراجع الخارجي اثناء تأديته لمهامه"، وقد بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 4.14، وهو يقع في مجال الموافق، وذلك بانحراف معياري 0.518 وبمعامل اختلاف 12.51%، ما يشير إلى أن العبارة كانت أقرب العبارات تجانسا واتفاقا في إجابات المستجوبين، الذين بحسب أراءهم ان هناك تكامل وتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تأدية المهام وذلك من خلال التقارير والقوائم المالية المنجزة من طرف المراجعين الداخليين والتي تساعد المراجع الخارجي و ترشده في عمليات المراجعة الخاصة به.

ومن ناحية أخرى تحتل العبارة "01" المرتبة الأخيرة من وجهة نظر أفراد العينة، والتي مقتضاها " يستفيد المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي كون ان هذا الأخير يكون في الغالب أكثر تأهيلا وخبرة"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.74% يتردد في المجال الإيجابي موافق، وبانحراف معياري قدر بـــ 0.556 ومعامل اختلاف 14.86% يعبر على تقارب وتجانس اراء عينة الدراسة حول استفادة المراجع الداخلي من خبرة المراجع الخارجي في مجال فهم معايير المراجعة الدولية والمحاسبة.

3- التحليل الاحصائي لفقرات المحور الثاني: التعثر المالي

الجدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات افراد العينة على عبارات المحور الثاني

رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	اتجاه العينة
1	03,7	0,922	24,91	موافق
2	3,87	0,899	23,22	موافق
3	3,94	0,699	17,74	موافق
4	4,12	0,679	16,48	موافق
5	4,28	0,782	18,27	موافق تماما
6	4,18	0,665	15,90	موافق
7	3,57	0,91	25,49	موافق
8	3,55	0,942	26,53	موافق
المستوى العام للمحور الثاني	3,62	0,663	18,31	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS v26

يبين الجدول رقم (05) ان معظم الإجابات افراد العينة تتفق على أسباب المؤدية الى التعثر المالي في الشركات، ويستدل على ذلك من قيمة المتوسط الحسابي العام الذي سجل قيمة 3.62 وهي تتردد بين الموافق والموافق تماما، وبانحراف معياري قيمته 0.663، وهو ما يدل على تجانس وتقارب اراء المستجوبين وتمركزهم حول إجابة الموافق.

ويتضح من الجدول ان العبارة الخامسة "05" في المحور، " يؤدي ضعف إدارة المؤسسة وعدم كفاءتها الى تعثرها" من العبارات ذات الأهمية واولهما بالترتيب فهي اكثر العبارات تجانسا في إجابات المستجوبين، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 4.28 وهو يندرج ضمن المجال الموافق تماما، في حين وصل مؤشر الانحراف المعياري 0.782 وسجل معامل الاختلاف نسبة 18.27%، وهذا ما يعكس مدى التوافق والانسجام والتجانس اجابات المستجوبين تجاه العبارة باعتبار ان المسبب الرئيسي للتعثر المالي لمعظم الشركات هو سبب اداري، ناتج عن ضعف مستوى السياسات التي تنفذها إدارة الشركة، وعدم وجود عناصر إدارية فنية احترافية، وجود صراعات بين أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة الى تغليب المصالح الخاصة عن المصلحة العامة للشركة.

كما يتضح ان العبارة الثامنة تحتل المرتبة الأخيرة من وجهة نظر عينة الدراسة، وحازت على اقل درجات التوافق والتجانس في إجابات المستجوبين والتي تنص: "تؤدي المنافسة الشديدة الى إمكانية مواجهة المؤسسة لخطر التعثر المالي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.55 يتردد في المجال الإيجابي موافق، وبانحراف معياري قدر بـــ 0.942 ومعامل اختلاف يبقى معقول نسبيا وقد بلغ 26.53%، حيث ان وجود منافسة لا يؤثر على الوضع المالي للمؤسسة.

III- النتائج ومناقشتها :

بهدف الإجابة على الإشكالية، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار صحة الفرضيات.

1- اختبار الفرضية الأولى: وتنص على انه: "**لا يوجد تكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$** "، والتي تم اختبارها باختبار T-Test لعينة واحدة كما يلي:

الجدول رقم (06): نتائج اختبار T-Test للفرضية الأولى

المتغير المستقل	الوسط الحسابي	درجة الحرية	قيمة T		فرق المتوسطات	مستوى الدلالة	القرار الاحصائي
			الجدولية	المحسوبة			
التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	83,8	69	1,664	12,543	0,885	0.000	الرفض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS v26

يلاحظ ويستنتج من خلال الجدول أعلاه:

ان قيمة الوسط الحسابي قد بلغت بـــ 3.88 وهي قيمة اكبر من درجة الحياد 03، كما بلغت قيمة (T) المحسوبة 12.543 وهي اكبر من القيمة الجدولية التي تبلغ 1.664، وذلك بمستوى دلالة إحصائية 0.000 وهي قيمة اقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فرق المتوسطات دال احصائيا، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه: "**يوجد تكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوية $\alpha < 0.05$**"

2- اختبار الفرضية الثانية: وتنص الفرضية على انه: " **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الكشف عن التعثر المالي عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0.05$**"

ومن اجل اختبار هذه الفرضية، سيتم استخدام الانحدار الخطي البسيط، والذي تظهر نتائجه موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

	المتغير التابع: التعثر المالي						
المتغير المستقل: التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	الجزء الثابت	معامل F		مستوى المعنوية	القرار الاحصائي
					الجدولية	المحسوبة		
	0,671	0,483	0,416	2,011	2,346	10,851	0,002	الرفض

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS v26

يستنتج من الجدول الموضح أعلاه ما يلي:

- معامل الارتباط: بلغت قيمة معامل الارتباط 0.671 وتدل على وجود علاقة ارتباط موجبة ومتوسطة بين تكامل المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية والتعثر المالي حسب اراء عينة الدراسة؛
- معامل التحديد: بلغت قيمة معامل التحديد 0.483 وتفسر النتيجة بان 48.3% من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الكشف عن التعثر المالي ترجع الى مساهمة التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية؛
- معامل الانحدار: بلغت قيمة معامل الانحدار 0.416 وهذا ما يؤكد على وجود علاقة طردية للتكامل بين المراجعتين والتعثر المالي، أي كل زيادة بوحدة واحدة في التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تؤدي الى الزيادة بـــــــــ 0.416 وحدة في الكشف عن التعثر المالي.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط للتكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية واثرها على التعثر المالي عند مستوى معنوية 0.05 كالتالي: $y = 0.416x + 2.011$

حيث: x: التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية؛ y : التعثر المالي.

وتمثل هذه المعادلة أثر التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في الحد من التعثر المالي معامل فيشر: بلغت قيمة معامل فيشر (F) 10.851 وهي اكبر من قيمة F الجدولية المقدرة بـــــــــ 2.346، وذلك بمستوى دلالة بـــــــــ 0.002 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05، وعليه قيمة معامل فيشر دالة احصائيا، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على انه: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الكشف عن التعثر المالي عند مستوى معنوية $\alpha < 0.05$** "

IV- الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة ومحاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة تم التوصل الى النتائج التالية:

- تسعى المراجعة الداخلية من خلال موقعها البارز في هيكل الشركة إلى التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، تقييم المخاطر وتحديد الأساليب المناسبة لإدارتها، الفحص مختلف المعلومات المالية والأنشطة التشغيلية والتأكد من أن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، والتأكد من مدى الالتزام بالأنظمة والنصوص التنظيمية والتشريعية التي تحكم الشركة بالإضافة الى تقديم التوصيات اللازمة التي يحتاج إليها مجلس الإدارة لحماية الشركة؛
- الغرض الرئيسي المراجعة الخارجية هو ضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة، واصدار رأي فني المحايد حول صدق وصحة القوائم المالية؛
- يعتبر التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، من أهم العناصر الأساسية لنجاح المراجعة داخل الشركة، بما يضمن تغطية لكافة اعمال المراجعة، زيادة الثقة المتبادلة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، بالإضافة الى التقليل من ازدواجية الاعمال ومنه تقليل التكاليف اعمال المراجعة؛
- توجد علاقة ارتباط موجبة بين تكامل إجراءات المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في الكشف عن التعثر المالي، وهذا ما يؤكد ان الهدف الرئيسي من المراجعتين هو دراسة وتحليل القوائم المالية بغية التأكد من موثوقيتها، وذلك من خلال الحصول على ادلة الاثبات الكافية للتأكد من ان تلك القوائم المالية تم اعدادها على نحو عادل من اجل إبداء راي فني محايد، وبناءا على ذلك يستطيع تحديد كل الأخطاء الجوهرية ومختلف اشكال التلاعبات التي قد تؤدي الى تعثر الشركات.

التوصيات: وعلى ضوء النتائج التي تم الوصول اليها يمكننا اقتراح بعض التوصيات:

- ضرورة تفعيل التكامل والتعاون بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، من اجل إضفاء الثقة المتبادلة بينهم، وتبادل النصائح والتوصيات التي تخدم الشركة؛
- ضرورة التنسيق بين اعمال المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية من اجل الاستفادة من الخبرات والمعارف في مجال الكشف الأسباب التي قد تؤدي الى التعثر المالي؛
- ضرورة تأهيل العنصر البشري من مراجعين داخليين ومراجعين خارجيين وتدريبهم بشكل مستمر من اجل تعزيز قدراتهم على اكتشاف مسببات التعثر المالي؛
- التركيز على استقلالية المراجعين دون تحيز وبذلهم العناية المهنية اللازمة.

الاحالات والمراجع

1) Poltak, H., Sudarma, M., & Purwanti, L. (2019, August). THE EFFECT BETWEEN COORDINATION AND COOPERATION IN INTERNAL AUDITOR WITH EXTERNAL AUDITORS TO AN EFFECTIVENESS OF INTERNAL AUDIT: ROLE MANAGEMENT SUPPORT. *International Journal of Business, Economics and Law, 19*(5), p. 375.
2) Beaver, W., Correia, M., & McNichols, M. (2011). Financial Statement Analysis and the Prediction of Financial Distress. *Foundations and Trends in Accounting, 5*(4), p. 3.
3) Benikhelef, F., & Segheir, M. (2017). L'audit interne et l'audit externe : des differences aux avantages d'une cooperation. *La Revue des Sciences Commerciales, 16*(1), p. 102.
4) bertin, E. (2007). *Audit inerne: Enjeux et pratiques à l'international.* Paris: EYROLLES.
5) boudia, m., & debbi, a. (2020). La contribution de l'audit interne dans l'amélioration de l'efficacité du contrôle interne dans l'entreprise algérienne : le cas d'ATM Mobilis. *Recherches économiques et managériales, 14*(3), pp. 3-4.
6) chaker, s., & youssef, s. (2018, septembre). LA RELATION ENTRE L'AUDIT INTERNE ET LE COMITE D'AUDIT. *Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit*, p. 786.
7) ECIIA. (2019). *Improving cooperation between internal and external audit.*
8) Endaya, k. a. (2014). Coordination and Cooperation between Internal and External Auditors. *Research Journal of Finance and Accounting, 5*(9), p. 77.
9) Hamza , T., & Jerbi, M. (2014). Position de contrôle du capital-risqueur et gouvernance des PME en détresse financière: Étude monographique en Tunisie. *revue Recherches en Sciences de Gestion, 2*(101), p. 107.
10) IAASB. (2009). *Norme ISA 530 Sondages en Audit.* From www.ibr-ire.be
11) IAASB. (2013). *Norme ISA 610 Utilisation des Travaux des Auditeurs Internes.* From www.ibr-ire.be
12) IAASB. (2015). *Norme ISA 570 Continuité de l'Exploitation.* From www.ibr-ire.be
13) IFACI. (1998). *L'audit interne vers une collaboration renforcée avec ses partenaires externes.*

14) ikhlef, s., & torchi, m. (2020). the role of external auditor commitment to the audit profession ethics in reducing creative accounting practices. *academic review of social and human studies, 12*(2), p. 5.
15) Jovanova, B., & Josheski, D. (2012). EXTERNAL AUDIT AND RELATION BETWEEN INTERNAL AUDITORS, SUPERVISORY BODY AND EXTERNAL AUDITORS OF THE BANKING SECTOR IN THE REPUBLIC OF MACEDONIA. *SSRN Electronic Journal*, pp. 7-8.
16) Moalla , H. (2019). La détresse financière de l'entreprise et le nombre de réserves et de paragraphes post-opinion : Une analyse comparative des périodes avant et après la révolution tunisienne. *revue Recherche en Sciences de Gestion, 3*(132), p. 155.
17) omri, a., hakim ghorbel, f., & triki baklouti, f. (2009). impact de l'audit externe sur la qualité du resultat comptable: cas des entreprises tunisiennes cotées. *revue gouvernance, 6*(2), p. 2.
18) Pop, A., Boţa-Avram, C., & Boţa-Avram, F. (2008). THE RELATIONSHIP BETWEEN INTERNAL AND EXTERNAL AUDIT. *Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 1*(10), p. 5.
19) Renard, J. (2013). *théorie et pratique de l'audit interne.* paris: eyrolles.
20) ابراهيم الطويل، و نور الدين زعيبط. (ديسمبر, 2021). التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية واثره على الاداء المالي (دراسة ميدانية في المصارف التجارية العاملة في ليبيا). *مجلة المنهل الاقتصادي، 4*(3)، صفحة 631.
21) احمد محمد مخلوف. (2007). المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الاردنية. 62. الجزائر، علوم التسيير، الجزائر: اطروحة دكتوراه.
22) الغالي بن ابراهيم. (2015). *تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الاسلامية*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
23) رقية معلم، و احسن طيار. (جوان, 2019). استخدام نموذج التمان للتنبؤ بالتعثر المالي لشركات قطاع التأمين في الجزائر. *مجلة الباحث الاقتصادي، 7*(11)، صفحة 194.
24) عبد المجيد كموش. (2020). أثر ممارسات حوكمة الشركات على التعثر المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات بولاية سطيف. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13*(1)، صفحة 127.
25) عمر الشيخ الطاهر الشيخ. (2020). الانشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من التعثر المالي وترشيد قرارات التمويل. 114-115. الخرطوم، قسم المحاسبة، السودان.
26) محمد بوعبيدة. (2021). دور المراجعة الخارجية في اضفاء المصداقية على المعلومة المالية في ظل المعايير الجزائرية للمراجعة –دراسة حالة–. بومرداس، علوم التسيير، الجزائر: اطروحة دكتوراه.
27) مصطفى يوسف كافي. (2017). *ادارة راس المال العامل*. قسنطينة: الفا للوثائق.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

درين فطناسي، محمد حولي (2023)، مساهمة التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية في الكشف عن التعثر المالي- دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الداخليين والخارجيين، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 09(العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 297-309

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي**(CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons AttributionLicense**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies**is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**